

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

الوضعية القانونية لاستغلال منازل أملاك الدولة في دوار المخزن الإداري بجرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن أزيد من 20 أسرة تقطن في دوار المخزن الإداري بجماعة جرسيف، وهي أسر لعناصر القوات المساعدة المتقاعدين، والذين تربطهم مع إدارة أملاك الدولة عقود كراء منذ أزيد من 22 سنة.

وحيث أنه مؤخرا، ودون أدنى اكتراث للوضعية القانونية للمعنيين بالأمر، عملت السلطة المحلية على استدعائهم من أجل الإفراغ، بشكل غير مقبول قانونا وحقوقيا، خاصة أن المنازل تابعة لملك الدولة الخاص، واستغلالها من طرف الأسر المعنية هو استغلال على وجه الكراء وليس في إطار السكن الوظيفي، والجهة التي يجب أن تتواصل معهم هي إدارتكم. وحيث أن أي تفويت للعقار الذي توجد به المنازل المذكورة ولأية جهة كانت، غير مقبول إطلاقا، لكون المركز القانوني للأسر في هذه الحالة يجعلهم في وضعية كراء، وليس احتلال سكن وضع رهن إشارتهم لأداء وظيفتهم.

وحيث أن ممارسة القائد رئيسة الملحقة الإدارية الأولى في علاقتها مع ساكنة الدوار المعني، يغيب فيها الشق القانوني لهذه النازلة، وهي ممارسة بائدة وتتنافى مع التوجه العام للدولة الرامي إلى تكريس دولة الحق والقانون، لكون زمن السب والشتم والتهديد قد انتهى، وعليه يتعين على مصالحكم اللامركزية أن لا تنساق وراء توجهات السلطة في هذا الملف.

وحيث أن هذه الساكنة طالبت مرارا بأحقيتها في تأسيس جمعية لتتقدم بطلب تفويت العقار المذكور من أجل إنجاز مشروع ذي فائدة للمكترين، وهو تعبير يجعل هذه الساكنة أولى من غيرها في اقتناء العقار الذي تكتريه.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الأسباب الكامنة وراء عدم إرساء الوضعية القانونية لاستغلال منازل أملاك الدولة في دوار المخزن الإداري بجرسيف المتمثلة في الكراء؟

ولماذا تتجاهل إدارتكم وضعية الكراء الذي يجمعها مع رجال قضوا حياتهم في خدمة الوطن؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذ من طرف مصالحكم لتصحيح الوضع؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

